

Distr.  
GENERAL

S/1997/80  
26 January 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### تقرير الأمين العام عن سيراليون

#### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالرسالة المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1050)، التي أعرب فيها رئيس مجلس الأمن عن موافقة المجلس على الاقتراح الذي تقدم به سلفي لإيفاد فريق تقييم إلى سيراليون لوضع توصيات بشأن الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة المساعدة على تنفيذ اتفاق السلام بين حكومة سيراليون وجبهة سيراليون المتحدة الثورية الذي وقّع في أبيدجان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/1034، المرفق).

٢ - وكان فريق التقييم، الذي يعمل تحت إرشاد مبعوثي الخاص إلى سيراليون، السيد برهانو دينكا وسلطته العامة، برئاسة العميد يوغيش ك. ساكسينا، نائب قائد القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وقد وصل الفريق إلى سيراليون في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وعاد إلى نيويورك في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقد التقى الفريق أثناء إقامته في المنطقة بمسؤولين من حكومة سيراليون، في كل من فريتاون والمقاطعتين الشمالية والشرقية، بالإضافة إلى ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمنظمات غير الحكومية. وقد حظي الفريق بمقابلة رئيس الجمهورية الحاج الدكتور أحمد تيجان كبه في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي ٢ كانون الثاني/يناير سافر مبعوثي الخاص والعميد ساكسينا إلى أبيدجان، حيث التقيا بوزير خارجية كوت ديفوار، السيد أمارا إيسي. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، التقيا بقائد الجبهة المتحدة الثورية، العريف فوداي سايبانا سانكوه.

٣ - ويعكس هذا التقرير استنتاجات فريق التقييم ويتضمن توصيات بشأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة إلى الطرفين في تنفيذ اتفاق أبيدجان.

#### ثانيا - تنفيذ اتفاق أبيدجان

٤ - حدثت عدة تطورات مشجعة خلال السنة الماضية في سيراليون. وقد أسفر إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦ عن تنصيب حكومة جديدة في ٢٩ آذار/مارس. وعلى الرغم من أن الجبهة المتحدة الثورية لم تقبل بهذه الانتخابات وبنائجها، فقد أبرم ممثلو الحكومة

السابقة والجبهة المتحدة الثورية اتفاقا لوقف إطلاق النار في ٢٥ آذار/مارس. كما اتفقوا على إجراء مفاوضات للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع بين الحكومة الجديدة والجبهة المتحدة الثورية. وقد بدأت هذه المفاوضات بعد ذلك بوقت قصير، وقامت فيها حكومة كوت ديفوار والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث بدور الأطراف التيسيرية. وقد توجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق أبيدجان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ليضع حدا لخمس سنوات من الحرب الأهلية.

٥ - ويعالج اتفاق أبيدجان جذور النزاع عن طريق توفير إطار لتعزيز عملية التحول إلى الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة في سيراليون. وقد أعلن الطرفان، بموجب الاتفاق، عن وضع حد فوري للنزاع المسلح وأكدوا من جديد التزامهما بالتقيد بوقف إطلاق النار وببذل كل جهد لكفالة التنفيذ التام لأحكامه.

٦ - وتنص الأحكام السياسية من الاتفاق، في جملة أمور، على أنه عقب توقيع اتفاق السلام مباشرة، تبدأ الجبهة المتحدة الثورية العمل بوصفها حركة سياسية وعلى أن تتم تهيئة الأوضاع اللازمة لتمكين الجبهة من التسجيل بوصفها حزبا سياسيا. وتتضمن أيضا حكما يتعلق بالعفو العام عن أعضاء الجبهة المتحدة الثورية وإطلاق سراح جميع أسرى الحرب. وينص الاتفاق على اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع القيام بعملية سياسية عادلة ونيابية، بما في ذلك عقد مؤتمرات استشارية للمواطنين وإعادة تشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول الاتفاق ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان؛ وتعزيز تنفيذ مدونة قواعد الآداب المهنية والقضاء على جميع أشكال المحسوبية والفساد؛ بالإضافة إلى تعزيز السلطة القضائية وتمحيص الشرطة الوطنية.

٧ - وتدعو الأحكام العسكرية من الاتفاق إلى نزع سلاح مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية وتسريحهم؛ وتقليص عدد القوات المسلحة لسيراليون وإعادة تشكيلها؛ وانسحاب المعلمين العسكريين الأجانب؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق انسحاب القوات الأجنبية من البلد، بطريقة تتماشى مع التزاماتها بموجب المعاهدات القائمة.

٨ - وعملا باتفاق أبيدجان، عقدت لجنة توطيد السلام أول دورة لها في فريتاون في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ومن المفروض أن تعمل اللجنة، التي تتكون من أربعة ممثلين عن حكومة سيراليون وأربعة ممثلين عن الجبهة المتحدة الثورية بوصفها آلية تحقق مسؤولية عن الإشراف على تنفيذ جميع أحكام الاتفاق والتقيد بها ورصد ذلك التنفيذ. وتقوم اللجنة، عملا بالاتفاق، بإنشاء فريق للرصد المشترك، ولجنة للتسريح وإعادة التوطين، تتألف من ممثلين عن حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية، لرصد انسحاب القوات ونزع سلاح المقاتلين وتنسيق إيواء مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة توطينهم على التوالي.

٩ - وقام فريق التقييم مع محاوريه باستعراض أنواع المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث لتيسير تنفيذ اتفاق أبيدجان. وأكد الفريق أنه يتحتم على

الطرفين الالتزام بجدول زمني دقيق في تنفيذ اتفاق السلام، مشيراً إلى أنه يجب تنفيذ أحكامه السياسية جنباً إلى جنب مع أحكامه العسكرية، وذلك من أجل تهيئة الثقة اللازمة للشروع في عملية السلام. وفي هذا الصدد، قدم الفريق إلى لجنة توطيد السلام، مشروع جدول زمني لتنفيذ الاتفاق لكي تنظر فيه (انظر المرفق الأول).

١٠ - ونص اتفاق أبيدجان على أن تكون حكومة كوت ديفوار، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والكمونولث، هي الجهات الضامنة أدبياً لتنفيذ أحكامه من جانب الطرفين على نحو نزيه وبنية مخلصه. وبعد توقيع اتفاق السلام، وجّه رئيس جمهورية سيراليون وزعيم الجبهة المتحدة الثورية رسائل إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث يطلبان فيها مساعدة هذه المنظمات على تنفيذ الاتفاق.

١١ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كتبت إلى الأمين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث لإحاطتهما علماً بأنني، استجابة لطلب الطرفين إلى الأمم المتحدة، قمت بإيفاد فريق تقييم إلى سيراليون. كما قمت بإبلاغهما بأنني سأحيطهما علماً باستنتاجات فريق التقييم، بغية قيام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث بوضع برنامج عمل منسق. ودعوتهما في الوقت نفسه إلى مشاطرة الأمم المتحدة آراءهما بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة كل منهما لدعم عملية السلام في سيراليون.

١٢ - وقد التقيت في هذا الصدد بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد سالم أحمد سالم، في ١٦ كانون الثاني/يناير. وقد أعرب السيد سالم عن رأي مفاده بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبادر إلى مساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاق أبيدجان وأنه ينبغي أن تتولى الأمم المتحدة دور القيادة في هذا الصدد. وكان من رأيه أنه ينبغي أن تتولى الأمم المتحدة تنسيق المساعدة المقدمة من منظمة الوحدة الأفريقية لعملية السلام.

١٣ - وفي رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أبلغني الأمين العام للكمونولث، الزعيم إميكاً أنياوكو بأنه قام، استجابة لطلب الطرفين، بتوجيه رسالة إلى الأعضاء الثمانية في فريق العمل الوزاري للكمونولث المعني بإعلان هراري للتأكد من اهتمامهم بتوفير الموظفين اللازمين للمساعدة على تنفيذ الاتفاق تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد أشار عدد من بلدان الكمونولث إلى أن أي قرار في هذا الصدد سيتخذ في ضوء نوع المساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة لتنفيذ الاتفاق.

١٤ - وفي اجتماع عقد في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أكد رئيس جمهورية سيراليون لمبعوثي الخاص ولفريق التقييم التزام حكومته التام بكفالة تنفيذ اتفاق أبيدجان في الوقت المحدد وبإبداء تعاونها الكامل مع الأمم المتحدة في هذا الصدد. وأكد هذا الالتزام من جديد في رسالة بعث بها إليّ بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

١٥ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، التقى ممثلي الخاص وأعضاء فريق التقييم بالعريف فوداي سانكوه، زعيم الجبهة المتحدة الثورية. وقد أكد العريف سانكوه للفريق التزامه بعملية السلام وأعرب عن ترحيبه

بدعم الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق أبيدجان بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية والكمونولث. بيد أنه ذكر أنه ليس بإمكانه أن يناقش هذه المسائل بالتفصيل في حضور مبعوثي الخاص الذي يشك في حياده. وبالرغم من أن مبعوثي الخاص وفريق التقييم قد بذلوا قصارى جهدهم، وبالرغم من تدخل وزير خارجية كوت ديفوار، فقد تعذر إقناع العريف سانكوه بمناقشة تنفيذ الاتفاق قبل مغادرة الفريق لأبيدجان.

١٦ - وأشار العريف سانكوه في رسالة وجهها إليّ بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير، إلى أنه يود أن يناقش طرائق تنفيذ اتفاق أبيدجان، بما في ذلك نشر مراقبين دوليين محايدين، مع الجهات الضامنة أدبيا له. كما طلب أن لا تقتصر مساعدة المجتمع الدولي على تنفيذ الأحكام العسكرية من الاتفاق، وإنما تتعدى ذلك إلى أحكامه السياسية، بما في ذلك تحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي. بيد أنه كان من رأي العريف سانكوه أنه ليس ثمة حاجة إلى عملية تقليدية لحفظ السلام في سيراليون، طالما أنه سيتم نزع سلاح الجماعات العسكرية الأخرى قبل الشروع في نزع سلاح الجبهة المتحدة الثورية وتسريح أفرادها. وبالتالي فإن لديه اعتراضا، فيما يبدو، على تسلسل تنفيذ بعض أحكام الاتفاق. بيد أن العريف سانكوه، في رسالة ثانية بعث بها إليّ في ١٧ كانون الثاني/يناير، أكد استعداداته لاستقبال مراقبين دوليين محايدين، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، وللتعاون التام معهم في أداء عملهم.

#### ثالثا - الحالة الأمنية الراهنة في سيراليون

١٧ - على مدى السنوات الخمس الماضية، زاد قوام القوات المسلحة لجمهورية سيراليون مما مجموعه نحو ٣ ٠٠٠ فرد إلى ١٣ ٠٠٠ فرد تقريبا من جميع الرتب. ولم يحصل الكثير من الجنود الذين جندوا في السنوات الأخيرة على ميزة التدريب العسكري الرسمي. ونتيجة لذلك، لم تكن بعض العناصر في الجيش تبدي الانضباط اللازم دائما. وخلال الفترة الأخيرة للنزاع، استعانت الحكومة السابقة بشركة أمن خاصة، تضم معلمين عسكريين أجانب، لتدريب قواتها الأمنية ومساعدتها في جهودها ضد الجبهة المتحدة الثورية. وقد أبطت الحكومة الجديدة على هذه الشركة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الأشهر السابقة على توقيع اتفاق أبيدجان، قام زعماء القبائل بتنظيم الصيادين القرويين المعروفين باسم "الكماجور"، لحماية قراهم، غالبا، من أعمال النهب التي تقوم بها كل من الجبهة المتحدة الثورية وعناصر غير منضبطة من القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وتقدر الحكومة أن عدد أفراد الكماجور، المسلحين بأسلحة خفيفة أساسا، يبلغ نحو ٥٠٠ ٢، غير أنه وردت تقارير تفيد بأنه لا يزال يجري تجنيد أفراد من الكماجور؛ وبالتالي ربما كان عددهم الفعلي يزيد بعض الشيء على التقديرات الحكومية الحالية.

١٨ - وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة عن حجم الجبهة المتحدة الثورية، فإن قوامها يقدر بنحو ٥ ٠٠٠ من المقاتلين المسلحين، و ٥ ٠٠٠ من غير المسلحين. وتركز قوات الجبهة المتحدة الثورية بصورة رئيسية في شرق البلد ووسطه حول ميكني وبو وكينياما، بالإضافة إلى تركّزهم في كايلاهون وبرادفورد (انظر المرفق الثالث). وفي غضون الصراع، استخدمت الجبهة المتحدة الثورية أسلحة صغيرة، ورشاشات خفيفة ومدافع القذائف الصاروخية (آر. بي. جي)، التي أفيد أنه يتم تجميعها ولا توزع على المقاتلين إلا في أوقات القتال الفعلي.

١٩ - ومع توقيع اتفاق أبيدجان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، صدرت الأوامر إلى كل من القوات المسلحة لجمهورية سيراليون والجبهة المتحدة الثورية بوقف الأعمال العدائية، والبقاء داخل مواقعها الحالية، وإزالة حواجز الطرق. كذلك طُلب من أفراد الكماجور وقف الأعمال العدائية ضد الجبهة المتحدة الثورية. وعلى الرغم من التقيد بوقف إطلاق النار عموماً، فإن الحالة الأمنية الإجمالية ظلت هشة إلى حد ما. ومنذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت بعض المناوشات بين مختلف القوات، ذلك أن بعض العناصر المسلحة غادرت قواعدها بحثاً عن الأغذية والأدوية. وتم نشر الشرطة الوطنية على مستوى المقاطعات لتوفير الأمن، ولكن فعاليتها معاقة بشدة بسبب القيود التي تكبلها من حيث القوة العاملة والسوقيات.

٢٠ - وفي الوقت الحالي ينصب القلق الأمني الرئيسي على الحالة في كايلاهون، وهي منطقة تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية عموماً، وأصبح يسودها التوتر نوعاً ما حيث أصر المشردون، بتأييد من الكماجور على العودة إلى ديارهم لجني محاصيلهم. وبذلت الحكومة والجبهة المتحدة الثورية جهوداً لتهدئة التوتر في كايلاهون ومناطق أخرى عن طريق إيجاد السبل الكفيلة بتوفير الأغذية للمقاتلين والمشردين. ومع ذلك، فإن التقارير الأخيرة تشير إلى أن الكماجور اجتاحت بلدة كايلاهون ودفَعوا عناصر الجبهة المتحدة الثورية نحو كويندو. وتشير هذه التقارير، إلى أن الحكومة نشرت وحدات من القوات المسلحة لجمهورية سيراليون لحماية البلدة، بانتظار تجميع عناصر الجبهة المتحدة الثورية في معسكرات وتجريدها من السلاح في هذه المنطقة.

٢١ - ولا يقتصر اتفاق أبيدجان على توخي نزع سلاح وتسريح عناصر الجبهة المتحدة الثورية فحسب، بل وتخفيض حجم القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وانسحاب القوات الأجنبية من البلد. ومع توالي فصول عملية السلام، وتسريح عناصر الجبهة المتحدة الثورية والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، فضلاً عن بدء إعادة توطين المشردين واللاجئين في مجتمعاتهم المحلية الأصلية، ستظل الحالة الأمنية في البلد مسألة تبعث على القلق. ومن أجل تهدئة التوترات، سيتعين بذل الجهود اللازمة للتصدي للمشاعر العدائية المستمرة بين الخصوم السابقين، وكذلك فيما بين المدنيين الذين عانوا من انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراع. كذلك سيتحتم توفير المساعدة لإعادة توطين جميع الجماعات، بحيث تُعطى تلك الجماعات التي لا تملك سبل العيش المأمونة فرصة للبحث عن عمل وعدم إغوائها بالانخراط في اللصوصية.

٢٢ - وقبل توقيع اتفاق أبيدجان، أنشأت الحكومة وحدة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، داخل وزارة التعمير الوطني وإعادة التوطين وإعادة التأهيل. وهذه الوحدة مسؤولة عن إعداد وتنفيذ خطة لتسريح وإعادة توطين مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية. وتوصي خطة نزع السلاح والتسريح التي تضطلع بها الوزارة بقيام المنظمات غير الحكومية، بمساعدة الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بإنشاء وإدارة أربعة مواقع للتجمع في بو وكينما وميكيني والميل ٣٨. وتتوخى الخطة أن تقوم قوة أمن محلية بنزع سلاح مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية، تحت مراقبة ورصد مراقبين دوليين محايدين، وإيوائهم في معسكرات بانتظار إما عودتهم إلى الحياة المدنية، أو دمجهم في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون ودوائر حكومية أخرى، أو تقديم التدريب وغير ذلك من أشكال المساعدة لمساعدتهم على إعادة التوطين.

٢٣ - وبينما تم الاتفاق التام على هذه الخطة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية، التي ستساعد في تنفيذ هذه الخطة، فلم تجر مناقشتها بعد مع الجبهة المتحدة الثورية. ومن المتوقع أنه حالما يتم إنشاء لجنة التسريح وإعادة التوطين التابعة للجنة توطيد السلام، ستوضع الصيغة النهائية لهذه الخطة. وعلى الرغم من ذلك، لم تعالج حتى الآن بصورة مرضية مسألة توفير الأمن للمواقع، وآلية نزع سلاح مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية وإعادة دمجهم في الحياة المدنية.

٢٤ - وفي هذا الصدد، قامت الحكومة بإبلاغ فريق التقييم، بأنها ترى أن تسليم الأسلحة للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون أو للكماجور لن يكون مقبولا من الجبهة المتحدة الثورية، كما لن يكون مقبولا لديها أن تكلف أي من هذه القوات بتوفير الأمن لمواقع التجمع. ولذلك نظرت الحكومة في إمكانية استخدام فرقة الأمن الخاصة التابعة للشرطة الوطنية للاضطلاع بهذه المسؤوليات. بيد أن الحكومة أبلغت فريق التقييم بأنها لا تملك الموارد السوقية والمالية اللازمة لكي تضطلع فرقة الأمن الخاصة بهذه المهمة. وعلاوة على ذلك، ليس لدى فرقة الأمن الخاصة قوى عاملة كافية للقيام بهذه المهمة دون نشر وحدات بعيدا عن مهامها الأمنية الحالية، مما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على القيام بمسؤولياتها اليومية في إنفاذ القانون. وأخيرا، فإن الحكومة غير واثقة من أن فرقة الأمن الخاصة، التي شاركت في النزاع، ستكون مقبولة من الجبهة المتحدة الثورية.

٢٥ - والتنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطة نزع السلاح والتسريح لا يتوقف على القرارات الضرورية التي تتخذها لجنة التسريح وإعادة التوطين التابعة للجنة توطيد السلام فحسب، وإنما يتوقف أيضا على توفير التبرعات من الحكومات المانحة من أجل إنشاء وإدارة مواقع التجمع، وعلى التوصل إلى حل مرض فيما يتعلق بتوفير الأمن في المواقع. وحتى الآن، قدمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ١,٥ مليون دولار لنزع السلاح والتسريح، وهو مبلغ سيغطي إنشاء وتشغيل ثلاثة مواقع لفترة ثلاثة أشهر. ومن المتوقع أن تغطي هذه الأموال تسريح ٣٠٠٠ مقاتل. ولكنها لا تغطي تكاليف توفير الأمن في المواقع.

٢٦ - ومما يذكر أن الطرفين طلبا من سلفي في رسالتيهما المؤرختين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أن تقوم الأمم المتحدة بتزويدهما بمراقبين دوليين محايدين لمراقبة عملية السلام. بيد أن فريق التقييم قرر أنه سيلزم تواجد أمني يتحلّى بالقدرة لردع العناصر غير المنضبطة حتى لا تعوق عملية السلام. وسيساعد هذا التواجد على توفير الثقة اللازمة لكي تترك الجبهة المتحدة الثورية قواعدها، وتسلم أسلحتها وتسرح جنودها؛ ولكي تنسحب القوات المسلحة لجمهورية سيراليون إلى ثكناتها؛ ولكي يعود الكماجور إلى قراهم ولممارسة أدوارهم التقليدية.

٢٧ - بيد أن الحكومة أشارت إلى أنها لا تملك في الوقت الراهن الوسائل التي تكفل التواجد الأمني المناسب من أجل تجميع القوات ونزع أسلحتها. وبناء على ذلك، وبعد استعراض دقيق، خلص فريق التقييم إلى أنه لن يتسنى للبعثة، التي لا تتكون إلا من مراقبين عسكريين غير مسلحين، أن تضطلع بالمهام المطلوبة. إلا أن الفريق ارتأى أنه في ظل الظروف الموجودة في سيراليون قد يتسنى لعملية حفظ السلام

التي تضم مراقبين عسكريين وعددا محدودا من القوات التي يتم تشكيلها أن تساعد الطرفين على تنفيذ اتفاق أبيدجان بصورة فعالة. ويرد في المرفق الثاني توضيح لدور تلك البعثة ومفهوم عملياتها. وستصدر قريبا تقديرات التكاليف ذات الصلة في شكل إضافة لهذا التقرير.

#### رابعاً - الجوانب الإنسانية

٢٨ - أدى النزاع الذي دار في سيراليون طيلة خمس سنوات إلى تشريد ما يزيد على ١,٦ مليون نسمة، من أصل مجموع سكانها الذين بلغ تعدادهم قبل الحرب ٤,٥ ملايين نسمة. ولم يلجأ إلى مخيمات المشردين من هؤلاء سوى ٢١٠ ٠٠٠ شخص. ولاذ الباقون بحملى مدن المقاطعات، فحملوا الخدمات الاجتماعية بذلك عبئا هائلا. وأدى النزاع أيضا إلى تدمير المدارس والمرافق الصحية وشبكات توفير المياه والهياكل الأساسية للنقل، وذلك في المناطق الريفية في الغالب. وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت سيراليون تدهورا خطيرا في الأداء إلى جانب تقلص الطاقة الانتاجية الضعيفة أصلا.

٢٩ - وعلى مدى العام الماضي، أخذت الأوضاع في مناطق سيراليون المتأثرة بالحرب تتغير شيئا فشيئا على نحو تجلى فيه تحسن الحالة الأمنية. ففي الأشهر الأخيرة، عاد تلقائيا ما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ مشرد، منهم ٤٥ ٠٠٠ مشرد كانوا يعيشون في المخيمات، إلى مواطنهم الأصلية الكائن معظمها في مقاطعة بوجيهون الواقعة في الإقليم الجنوبي من سيراليون. وأصبح باستطاعة وكالات الإغاثة الآن الوصول بمزيد من السهولة إلى مناطق أوسع من ذي قبل، وبدأت تقدم المساعدة في شكل مواد غذائية وغير غذائية لإعادة التوطين على مستوى المجتمعات المحلية. ومع ذلك، لا تزال الأوضاع غير الآمنة تعيق إعادة التوطين في بعض المناطق.

٣٠ - ويبلغ العدد الكلي للاجئين السيراليونيين الموجودين في بلدان اللجوء في المنطقة دون الإقليمية نحو ٣٦١ ٠٠٠، منهم ٢٣٢ ٠٠٠ في غينيا، و ١٢٣ ٠٠٠ في ليبيريا، و ٦ ٠٠٠ في بلدان أخرى. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يختار ٢٨٩ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني العودة إلى وطنهم، وهي تعد الآن برنامجا للعودة إلى الوطن لتيسير عودتهم الطوعية في ظروف تكفل لهم السلامة والكرامة. وسيتوقف تنفيذ هذا البرنامج على الأمن وغيره من الأوضاع في البلد.

٣١ - ولتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة للسكان المتأثرين بالحرب، ولا سيما المشردون منهم، أصدرت إدارة الشؤون الإنسانية في آذار/مارس ١٩٩٦ نداء موحدا لسنة واحدة من أجل سيراليون، تلاه نداء مجدد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ومن مبلغ الـ ٥٧,٨ مليون دولار المطلوب في النداء، أعلن حتى الآن عن تبرعات بلغت قيمتها ٣٧,٢ مليون دولار.

٣٢ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، أنشأت حكومة سيراليون وزارة التعمير والتوطين والتأهيل على المستوى الوطني لتضطلع بمراقبة وتنسيق المساعدة الإنسانية وجهود الإنعاش بعد الحرب. وأخذت الوزارة بزمam

القيادة في وضع البرنامج الوطني للتوطين والتأهيل والتعمير، الذي افتتح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في اجتماع مائدة مستديرة عقد برعاية حكومة سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٣٣ - ويستهدف هذا البرنامج تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل في مجال تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتوطين المشردين واللاجئين، واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، فضلا عن التعمير المتوسط الأجل اللازم لإرساء الأساس للنمو والتنمية في الأجل الطويل. وعلى الرغم من أن المانحين أعلنوا في اجتماع المائدة المستديرة عن تبرعهم بنحو ٢٣٢ مليون دولار، فلم يرد حتى الآن من المبالغ المعلن عنها سوى نسبة صغيرة، الأمر الذي قيّد تنفيذ البرنامج تقييدا شديدا.

٣٤ - ويقوم البنك الدولي حاليا بوضع الصيغة النهائية لـ "اقتتان الطوارئ للإنعاش وإعادة الإدماج" على سبيل دعم برنامج الحكومة الوطني للتوطين والتأهيل والتعمير. وسيستخدم جزء كبير من هذا الاقتتان البالغ ١٥ مليون دولار في تمويل المساعدة المرتكزة إلى المجتمعات المحلية لإعادة توطين المقاتلين السابقين والمشردين واللاجئين واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية والهياكل الأساسية في المناطق المتأثرة بالحرب. ومع أن الجانب الأعظم من الأموال الآتية من هذا الاقتتان لن تكون متاحة في البلد حتى النصف الثاني من هذه السنة، فإن هناك بعض المنح التي سوف تتاح قبل نهاية شباط/فبراير ١٩٩٧ من أجل المشاريع النموذجية في مجالات إعادة التوطين، ومساعدة المحاربين القدامى، وتوفير الدعم المؤسسي لوزارة التعمير والتوطين والتأهيل على المستوى الوطني. وسيقوم الاتحاد الأوروبي أيضا بتوفير الدعم لإعادة التوطين عن طريق تمويل مشاريع تتصل بالأمن الغذائي، وتوفير المياه والمرافق الصحية، وإصلاح الهياكل الأساسية، وغير ذلك.

٣٥ - وفيما يتعلق بإعادة توطين المقاتلين السابقين، استعرضت الحكومة حتى الآن نحو ٥٠٠ من عناصر الجبهة المتحدة الثورية تركوا صفوف الجبهة تلقائيا. ولكنها لم تصنف سوى ٢٠٠ من هذه العناصر كمقاتلين سابقين وفقا للمعايير التي وضعتها. وقد عادت الغالبية العظمى من هؤلاء الأعضاء السابقين في الجبهة المتحدة الثورية إلى مواطنهم الأصلية منذ ذلك الحين. وبما أنه لم يضطلع بعملية التسريح إلا على أساس مخصص حتى الآن، فإنه لا توجد حاليا برامج رسمية قيد التنفيذ لإعادة توطين المقاتلين السابقين.

#### خامسا - ملاحظات ختامية

٣٦ - عانى شعب سيراليون معاناة شديدة طويلة سنوات النزاع الخمس في بلدهم، وقد أصيب الاقتصاد بالوهن ولا تزال الهياكل الإدارية هشة. ومن الممكن أن تتدهور الحالة في البلد مرة أخرى ما لم تواجه على الفور وبفعالية احتياجات الذين تأثروا بهذه الحرب. ومع ذلك، فإن السكان المدنيين تحذوهم رغبة شديدة في السلام وفي إيجاد الأوضاع التي تمكنهم من التطلع إلى مستقبل أفضل. يضاف إلى ذلك أن النزاع لم يؤثر كثيرا على الهياكل الأساسية العمرانية والإدارة المدنية والنسيج الاجتماعي في سيراليون. وبدأت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية، حاليا، في تنظيم برامج

للمساعدة في تنفيذ خطط إعادة التوطين والتأهيل، وهذه الجهود أساسية بالنسبة إلى توطيد دعائم السلام في سيراليون.

٣٧ - وتحقيق السلام الدائم لا يتوقف فقط على النجاح في تسريح المقاتلين التابعين للجبهة المتحدة الثورية وإعادة توطينهم، بل يتوقف أيضا على إنشاء جيش وطني محترف. وقد آلت الحكومة على نفسها في هذا الصدد، بموجب إتفاق أبيدجان، أن تقلص حجم القوات المسلحة لسيراليون وتعيد تشكيلها، وأن تعزز الشرطة المدنية لتمكينها من القيام بمسؤولياتها بصورة فعالة. وستكون عملية تقليص حجم القوات المسلحة لسيراليون مسعى يتسم بالحساسية. ولذا طلبت الحكومة من الأمم المتحدة مساعدتها في وضع خطة لتسريح هذه القوات وإعادة تشكيلها ولرصد انسحاب الوحدات غير اللازمة للمهام الأمنية العادية إلى الشكنات.

٣٨ - ومن أجل إيجاد مناخ من الثقة يساعد على تسريح قوات الجبهة المتحدة الثورية وإعادة إدماجها في المجتمع، أود أن أحث الحكومة أيضا على النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لتكفل عودة أفراد الكماجور إلى قراهم وإلى أدوارهم التقليدية. وسيتوقف نجاح عملية نزع السلاح والتسريح أيضا على اطمئنان المقاتلين إلى وجود وسيلة ما لإعالة أنفسهم متى تخلوا عن سلاحهم. ولهذا فإنني أحث المانحين على أن يتيحوا بأسرع ما يمكن المساعدة التي تعهدوا بتوفيرها لدعم عملية إعادة الإدماج في المجتمع.

٣٩ - ويتوقف نجاح أي عملية لحفظ السلام، أولا وقبل كل شيء، على الموافقة الصريحة للطرفين وعلى التزامهما بالتعاون الكامل فيما بينهما ومع الأمم المتحدة على تنفيذ الاتفاقات التي ارتبطا بها بملء إرادتهما. وقد قطع طرفا النزاع على أنفسهما، بتوقيعهما على إتفاق أبيدجان، عهدا بالتوصل إلى تسوية بالتفاوض. كما أن حكومة سيراليون أكدت لفريق التقييم استعدادها لضمان تنفيذ الاتفاق في الوقت المطلوب وللتعاون تعاوننا كاملا في هذا الصدد مع عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة على النحو المبين في المرفق الثاني لهذا التقرير. وكما سبق شرحه في الفقرتين ١٥ و ١٦ أعلاه، فمع أنه لم يمكن لفريق التقييم أن يحصل من الجبهة المتحدة الثورية على تأكيدات مماثلة قبل مغادرته أبيدجان، فإنني تلقيت شخصا من العريف سانكوه رسالتين مؤرختين ١٣ و ١٧ كانون الثاني/يناير، على التوالي. وقد أكد العريف سانكوه، في رسالته الثانية، استعدادة لاستقبال مراقبي السلام المنصوص عليهم في إتفاق أبيدجان والتعاون معهم تعاوننا كاملا. وفي ضوء هذه الرسالة، بدأت في اتخاذ الخطوات اللازمة لإطلاع العريف سانكوه على مفهوم العمليات المبين في المرفق الثاني لهذا التقرير، وعندئذ سأقدم إلى مجلس الأمن في أقرب فرصة التوصيات المناسبة فيما يتعلق بإنشاء عملية لحفظ السلام في سيراليون.

٤٠ - وختاما، أود الإشارة بمبعوثي الخاص وبحكومة كوت ديفوار ومنظمة الوحدة الأفريقية والكونغولث للمساعدة التي قدموها إلى الطرفين في تيسير توصلهما إلى تسوية بالتفاوض للنزاع في سيراليون. وأود أيضا الإعراب عن إمتناني لوزير خارجية كوت ديفوار لما قدمه من مساعدة لا تقدر بثمن لفريق التقييم أثناء إقامته في أبيدجان.

## المرفق الأول

### اتفاق أبيدجان للسلام

#### جدول زمني مقترح للتنفيذ

|                             |                                                                                                                                                                                       |
|-----------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ | توقيع اتفاق السلام في أبيدجان                                                                                                                                                         |
|                             | تبدأ الجبهة المتحدة الثورية عملها كحركة سياسية (المادة ١٢)                                                                                                                            |
| ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦  | إنشاء لجنة توطيد السلام (المادة ٣)                                                                                                                                                    |
| ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦  | إلى يوم البداية (اليوم ١٤)                                                                                                                                                            |
|                             | إنشاء اللجان الفرعية التابعة للجنة توطيد السلام (المواد ٣ و ٦ و ١١)                                                                                                                   |
|                             | - فريق الرصد المشترك                                                                                                                                                                  |
|                             | - التسريح ولجنة إعادة التوطين                                                                                                                                                         |
|                             | تضع لجنة توطيد السلام الصيغة النهائية للجدول الزمني للتنفيذ                                                                                                                           |
|                             | تحدد لجنة توطيد السلام مواقع التجميع ومواقع نزع السلاح والتسريح بالتشاور مع الأمم المتحدة                                                                                             |
|                             | تبلغ حكومة سيراليون الجبهة المتحدة الثورية بالخطوات اللازمة للتسجيل كحزب سياسي (المادة ١٢)                                                                                            |
|                             | تمنح الحكومة العفو العام عن الجبهة المتحدة الثورية وتحدد الخطوات اللازمة لاعتماد التشريع ذي الصلة (المادة ١٤)                                                                         |
|                             | تحدد الحكومة ما يلزم من خطوات ووقت لإنشاء مكتب أمين المظالم (المادة ١٦)                                                                                                               |
|                             | تضع لجنة توطيد السلام الصيغة النهائية لخطة نزع الأسلحة والتسريح بالتشاور مع الأمم المتحدة                                                                                             |
|                             | تستهل/تواصل لجنة توطيد السلام/الأمم المتحدة والوكالات المعنية العمل بشأن الجوانب التنفيذية لخطة نزع السلاح والتسريح، بما في ذلك إنشاء مواقع للتجميع في ثلاث مناطق وتكثيف حملة التوعية |

تُسجَّل الجبهة المتحدة الثورية على أنها حزب سياسي

تقوم الجبهة المتحدة الثورية بإعداد المقاتلين للانتقال إلى مواقع التجميع

يأذن مجلس الأمن بإنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لمساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق أبيدجان

اليوم ياء

تنشئ الأمم المتحدة صندوقاً استثمارياً لتوظيف السلام

اليوم ياء + ١

يبدأ انتشار فريق طليعي من مقر الأمم المتحدة/مراقبي الأمم المتحدة العسكريين

اليوم ياء + ٧

تصدر الحكومة قانون العفو العام وتنشئ مكتب أمين المظالم

تضع عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام/فريق الرصد المشترك الصيغة النهائية لإجراءات عمل مشتركة، منها من جملة أمور ما يلي:

اليوم ياء + ١٤

- مراقبة وقف إطلاق النار/التحقق منه والإبلاغ عن الانتهاكات المزعومة/التحقيق فيها؛

- مراقبة نزع الأسلحة والتسريح/التحقق منهما؛

- الإشراف على ملازمة المعلمين العسكريين الأجانب للثكنات وانسحابهم/رصد ذلك/التحقق منه.

تستكمل عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام/لجنة توظيف السلام والوكالات المعنية الخطط التنفيذية للتسريح وإعادة التوطين. والمواضيع ذات الصلة

تنشئ لجنة توظيف السلام لجنا فرعية إضافية (المادة ٣)

- المنتدى الاقتصادي - الاجتماعي (المادة ٢٧ أيضاً)

- المؤتمر الاستشاري للمواطنين

- المجلس المتعدد الأحزاب

- لجنة الميزانية والديون القومية

تشرع الأمم المتحدة/فريق الرصد المشترك في مراقبة وقف إطلاق النار ورصده بصفة رسمية

اليوم ياء + ١٥

تبدأ المجموعات المشتركة بين الأمم المتحدة/فريق الرصد المشترك الانتشار في مناطق التجميع، التي أنشأتها الحكومة، وذلك حسب الأحوال الأمنية

يلزم المعلمون العسكريون الأجانب الشكنات تحت إشراف الأمم المتحدة/فريق الرصد المشترك (المادة ١٢)

تشرع الأمم المتحدة/لجنة توطيد السلام في إجراء مناقشات بشأن عودة القوات المسلحة لسيراليون إلى الشكنات (المادة ١٠)

تشرع الحكومة في مشاورات مع الأحزاب السياسية بشأن إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية (المادة ١٨)

يبدأ نزع أسلحة/تجميع قوات الجبهة المتحدة الثورية تحت إشراف الحكومة وفي ظل مراقبة وتحقق من جانب الأمم المتحدة/فريق الرصد المشترك

اليوم ياء + ١٧

تشرع عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في حملة إعلامية تنطلق من الإذاعة المحلية وتركز على عملية السلام، ولا سيما نزع الأسلحة، والتسريح، وإعادة التوطين

اليوم ياء + ٣٠

ينسحب المعلمون العسكريون الأجانب تحت إشراف ومراقبة ورصد الأمم المتحدة/فريق الرصد المشترك (المادة ١٢)

تنشئ حكومة سيراليون لجنة حقوق الإنسان (المادة ٢٠)

يعقد مؤتمر المواطنين الاستشاري الأول (المادة ٤)

يبدأ انتشار قوات الأمم المتحدة

اليوم ياء + ٦٠

يبدأ نزع أسلحة/تجميع قوات الجبهة المتحدة الثورية تحت إشراف الأمم المتحدة وفي ظل مراقبة وتحقق من جانب الأمم المتحدة/فريق الرصد المشترك

اليوم ياء + ٧٥

اليوم ياء + ٧٥ إلى اليوم ياء + ٢٤٠

تفرج الحكومة عن جميع السجناء السياسيين وأسرى الحرب (المادة ١٩)

تقوم الحكومة بإعادة القوات الأجنبية إلى أوطانها طبقاً للالتزامات التعاهدية القائمة (المادة ١٢)

تضع الأمم المتحدة/الحكومة الصيغة النهائية للجدول الزمني لانسحاب القوات المسلحة لسيراليون إلى الشكنات وخطط تسريح تلك القوات

توسيع لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة (المادة ١٥)

يكتمل نزع أسلحة الجبهة المتحدة الثورية وتجميع قواتها، وترصد الأمم المتحدة ذلك وتتحقق منه

تشرع القوات المسلحة لسيراليون في الانسحاب إلى الشكنات في ظل الرصد  
والتحقق من جانب الأمم المتحدة (المادة ١٢)

يبدأ تسريح جنود القوات المسلحة لسيراليون الزائدين عن الحاجة

انتهاء ولاية الأمم المتحدة

اليوم ياء + ٢٤٠

## المرفق الثاني

### مفهوم العمليات

١ - من المتوخى أن يكون مفهوم العمليات على الشكل التالي، في حالة اتخاذ مجلس الأمن قراراً، على أساس ما قد يقدمه الأمين العام من توصيات، يأذن فيه بعملية يتم الاضطلاع بها على أساس النتائج التي توصل إليها فريق التقييم. وينطلق هذا النهج من افتراض أن الأطراف ملتزمة بعملية السلام ومستعدة للتعاون الكامل مع بعضها البعض ومع الأمم المتحدة لضمان تنفيذها في الموعد المحدد.

### ألف - الدور السياسي

٢ - ستستعمل الأمم المتحدة مساعيها الحميدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث، لتيسير تنفيذ كل من الأحكام السياسية والعسكرية للاتفاق. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستتمتع الأمم المتحدة بمركز المراقب في اجتماعات لجنة توطيد السلام. وستعقد اجتماعات مشتركة بانتظام مع زعماء وفود لجنة توطيد السلام من الطرفين للتشاور مباشرة معهم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام وإسداء المشورة بشأن التدابير المقرر اتخاذها لتشجيع تنفيذ أحكام اتفاق أبيدجان في الوقت المناسب. وستتشاور الأمم المتحدة بانتظام مع غيرها من الضامنين الأدبيين للاتفاق.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ستشمل عملية الأمم المتحدة في سيراليون وحدة لشؤون الإعلام من أجل ضمان تعميم معلومات موضوعية وواقعية عن عملية السلام، فضلاً عن دور الأمم المتحدة في سيراليون، على نطاق واسع في سائر أرجاء البلد. وستركز الوحدة، بصفة خاصة، على تقديم المعلومات إلى المقاتلين من أجل تشجيعهم على تسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة المدنية.

٤ - وقد أوضحت الخبرات المكتسبة أن الأطراف في اتفاق سلام ما كثيراً ما يحتاجون إلى دعم سوقي أو مالي للتمكّن من الوفاء بمسؤولياتهم عن تنفيذه. ولذا، فإنني أعزم إنشاء صندوق استثماري لتوطيد السلام في سيراليون. وهكذا، ستكون الأمم المتحدة، رهناً بتوافر الأموال اللازمة، في موقف يمكنها من مساعدة الطرفين كليهما في جوانب عملية السلام الكثيرة وذات الأهمية الحاسمة لنجاحها، ولو أنه لا يمكن توفير الموارد اللازمة لها من ميزانية مقدرة. وستستخدم التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستثماري، في جملة أمور، لدعم أعمال لجنة توطيد السلام، وفريق الرصد المشترك، ولجنة التسريح وإعادة التوطين، ولا سيما من حيث موارد السوقيات اللازمة لها للاضطلاع بمسؤولياتها. وستستخدم التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستثماري أيضاً للمساعدة في تحويل الجبهة إلى حزب سياسي وللقيام بأنشطة مدنية دعماً لعملية السلام.

## باء - الدور العسكري

٥ - كما لوحظ سابقاً، اضطلعت حكومة سيراليون بقدر من التخطيط الأولي لتيسير تنفيذ نزع السلاح والتسريح. وهذه الخطط، والموارد الموفرة لها، لا تلبي إلا جزئياً الاشتراطات الواردة في اتفاق السلام. ومع هذا، فإن الحكومة والجبهة ينبغي لهما أن تمضيا بأسرع ما يمكن في وضع هذه الخطط في صيغتها النهائية وتنفيذها. واشترك الأمم المتحدة في تنفيذ الأحكام العسكرية لاتفاق أبيدجان سيصمم بطريقة تدعم الجهود التي يبذلها الطرفان. ومن ثم، فإن المرحلة الأولى من نشر القوات ستشمل المراقبين العسكريين الذين سيساعدون الطرفين في مراعاة ومراقبة وقف إطلاق النار ونزع السلاح في مواقع التجميع التي حددتها الحكومة. وستشمل المرحلة الثانية من النشر القوات المشكلة التي ستكلف أساساً بإنشاء وتوفير الأمن لمواقع التجميع تلك، التي لم تتمكن الحكومة من إنشائها خلال المرحلة الأولى.

٦ - وفي هذا الصدد، وعقب اتخاذ مجلس الأمن مباشرة قراره بإنشاء عملية الأمم المتحدة في سيراليون سينشر في البلد مقر قيادة متقدمة وفريق مراقبين عسكريين. والمهمة الأولى لهؤلاء الأفراد ستكون الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لإنشاء مقر قيادة للقوة، ووفقاً لأحكام اتفاق أبيدجان وضع إجراءات العمل بالتشاور مع فريق الرصد المشترك لمراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه؛ والتحقق في الانتهاكات المزعومة لوقف إطلاق النار، ومراقبة نزع السلاح والتسريح والتحقق منهما، فضلاً عن لزوم المعلمين العسكريين الأجانب الثكنات وانسحابهم من البلد في نهاية المطاف. وستنشر أفرقة مكونة من ستة مراقبين عسكريين في كل موقع تجميع حددته الحكومة عملاً بتوافر الأمن المناسب.

٧ - وستقدم الأمم المتحدة أيضاً المساعدة إلى الحكومة في وضع خطة لتقليص القوات المسلحة لسيراليون وستراقب انسحاب القوات غير اللازمة للقيام بمهام الأمن العادية والتابعة للقوات المسلحة لسيراليون إلى الثكنات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتولى مراقبو الأمم المتحدة العسكريون، إذا طُلب منهم ذلك، مراقبة انسحاب القوات الأجنبية من سيراليون والتحقق من ذلك.

٨ - وستنشر القوات المشكلة بعد حوالي ٦٠ يوماً من نشر مقر القيادة وفريق المراقبين العسكريين. وقبل موعد نشر القوات سأضطلع باستعراض دقيق للتطورات على أرض الواقع وسأقوم بإجراء أي تعديلات قد تكون ضرورية على خطة النشر. وسيستند هذا الاستعراض إلى قدرة الحكومة على إنشاء مواقع التجميع وتوفير الأمن لها. وفي هذا الصدد، إذا أمكن للحكومة إنشاء وضمان أمن بعض مواقع التجميع فإن مجموع الاحتياجات من قوات الأمم المتحدة سيتناقص تبعاً لذلك. وستنقح خطة النشر أيضاً استناداً إلى توافر مزيد من البيانات الأدق عن العدد الصحيح لمقاتلي الجبهة ومواقعهم وأسلحتهم وذخائرهم. وعلى أية حال، فإن عدد القوات لن يتجاوز ٧٢٠ فرداً من جميع الرتب، بمن فيهم عناصر الدعم.

٩ - وستضطلع قوات الأمم المتحدة بالمساعدة في إنشاء مواقع تجميع وتوفير الأمن لها، وحراسة الأسلحة والذخائر التي يسلمها مقاتلو الجبهة. وستوفر الأمن أيضاً لنقل مقاتلي الجبهة إلى مواقع التجميع. ورهنا بالقرار الذي تتخذه لجنة توطيد السلام في هذا الصدد، ستشرف قوات الأمم المتحدة أيضاً على

تدمير الأسلحة المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، ستوفر القوات الأمن لأفراد وممتلكات الأمم المتحدة في المناطق التي تُنشر فيها تلك القوات.

١٠ - وستشمل القوات ثلاث سرايا مشاة تضم كل منها ١٠٠ فرد من جميع الرتب، ستُنشر في ثلاثة مواقع تجميع (٣٠٠ فرد من جميع الرتب). وستضطلع هذه الوحدات أيضا بعملية نزع السلاح في عدد يصل إلى ثلاثة مواقع مؤقتة إضافية. وستتمركز سرية مشاة احتياطية في فريتاون (١٠٠ فرد من جميع الرتب). وستتضمن القوة أيضا مجموعة هندسية (٣٢ فردا من جميع الرتب) ومجموعة نقل (٤٠ فردا من جميع الرتب) ومجموعة طبية (٢٠ فردا من جميع الرتب) وفصيلة مشاة منقولة بالسيارات (٤٠ فردا من جميع الرتب) وأفراد لدعم الكتائب (١٣٩ فردا من جميع الرتب) وموظفي مقر القيادة (٤٩ فردا من جميع الرتب).

١١ - وستكون هناك حاجة إلى ما مجموعه ٦٠ مراقبا عسكريا. وكما سبق أن لوحظ فإن المراقبين سينشرون في شكل أفرقة يضم كل منها ستة مراقبين في كل موقع من مواقع التجميع الثلاثة للقيام بمراقبة نزع السلاح والتسريح فضلا عن وقف إطلاق النار ورصدها والتحقق منها. وستُنشر أيضا أفرقة يضم كل منها خمسة مراقبين في بو، وكابالا، وكيلاهون، وكويدو، وبوجيهون، لمراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه. وسينشر فريقان متحركان يضم كل منهما خمسة مراقبين في فريتاون.

١٢ - وكما هو مبين في المرفق الأول لهذا التقرير، فإن المهام العسكرية ستُنجز في غضون ثمانية أشهر من اتخاذ مجلس الأمن قرارا بالإذن بعملية للأمم المتحدة في سيراليون. وباختصار، فإن هذه المهام ستشمل ما يلي:

(أ) مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه والتحقق في أية انتهاكات له يبلغ عنها؛

(ب) مراقبة لزوم المعلمين العسكريين الأجانب الثكنات والتحقق منه، وفيما بعد رصد انسحابهم من البلد؛

(ج) مراقبة نزع سلاح مقاتلي الجبهة وتسريحهم والتحقق من ذلك؛

(د) المساعدة في إنشاء مواقع التجميع وتوفير الأمن لها، فضلا عن تجميع الأسلحة المسلمة من الجبهة؛

(هـ) مراقبة انسحاب القوات غير اللازمة للقيام بمهام الأمن العادية والتابعة للقوات المسلحة لسيراليون إلى الثكنات ومساعدة الحكومة في وضع خطة لتسريحها؛

(و) إذا طلب ذلك، مراقبة انسحاب القوات الأجنبية من سيراليون والتحقق منه؛

## (ز) توفير الأمن لأفراد وممتلكات الأمم المتحدة.

١٣ - وبغية الوفاء بالمهام الواردة أعلاه في الوقت المناسب، يجب أن يبدأ أفراد الأمم المتحدة العمل منذ بدء البعثة على الفور. بيد أنه بسبب الحاجة إلى فترة إعداد، بموجب القواعد والنظم الأساسية القائمة، للتعاقد مع موظفي الدعم الإداري المدنيين اللازمين فإن إنشاء البنية الأساسية السوقية والإدارية اللازمة للعملية سيستغرق بضعة أشهر. ولذا، فإن وحدة سوقية عسكرية ستغطي الاحتياجات السوقية الأولية للبعثة. وستضم تلك الوحدة قدرات في مجالات النقل والإمدادات والاتصالات والهندسة. وسيجري تخفيض هذه الوحدة العسكرية تدريجياً مع بدء عمل موظفي الدعم المدنيين التابعين للأمم المتحدة. ولن يتجاوز مجموع القوام العسكري للبعثة، في أي وقت، ٧٢٠ فرداً من جميع الرتب، على النحو المبين في الفقرة ٨ أعلاه.

١٤ - وسيوفر متعهد مدني الدعم الجوي للعملية الذي يتألف من طائرتين عموديتين ذاتي قدرة حمل متوسطة. وفيما يتعلق بالمركبات، لا يمكن توفير إلا ٤٠ مركبة من العدد المطلوب من أسطول الأمم المتحدة العالمي. ويجري اتخاذ خطوات لضمان توفيرها في الوقت المناسب. وسيجري تغطية الاحتياجات الإضافية من المركبات عن طريق الاستئجار والشراء المحليين، حسب الاقتضاء.

## جيم - الهيكل التنظيمي

١٥ - إذا قرر مجلس الأمن إنشاء عملية من هذا القبيل، فسيرأسها ممثل خاص وسيكون مقرها في فريتاون. وسيكون للممثل الخاص مكتب يرأسه مدير ويتكون من عدد صغير من موظفي الشؤون السياسية. وسيشمل مكتب الممثل الخاص أيضاً موظفاً قانونياً وموظفاً لشؤون حقوق الإنسان، ووحدة للإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، سيضم مقر البعثة موظفين للمساعدة في إنشاء وتشغيل مواقع التجميع بالتعاون مع المنسق المقيم للأمم المتحدة. وسيرأس العنصر العسكري للعملية قائد قوات. وستضم البعثة أيضاً عنصراً إدارياً يرأسه كبير الموظفين الإداريين.

١٦ - وسوف يمارس الممثل الخاص، الذي يعمل نيابة عني، سلطة تنفيذية على جميع جوانب العملية التي سوف تنفذ وفقاً للإطار الزمني الشامل الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير وتنجز في غضون ثمانية أشهر من قرار مجلس الأمن الإذن بها. وسيكون الممثل الخاص مسؤولاً أيضاً عن تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة الموجهة نحو تعزيز عملية السلام في سيراليون.

المرفق الثالث

- - - - -